تراجع 10 قطاعات يتصدرها «الخدمات الاستهلاكية» خلال الجلسة الختامية

البورصة تشهد محصلة «سلبية» خلال الأسبوع

تراجعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي في نهاية تعاملات أمس الخميس، آخر جلسات الأسبوع، بالتزامن مع التراجعات التي طالت 10 قطاعات جاء على رأسها «الخدمات الاستهلاكية».

وانخفض المؤشر السعري للبورصة 0.73% عند مستوى 5324.05 نقطة خاسراً أكثر من 39 نقطة، كما تراجع الوزني وكويت 15 بنسب بلغت 1.41% و 1.65% على الترتيب.

كانت المؤشرات قد تراجعت جماعياً في تمام الساعة 11 صباحاً بتوقيت الكويت، حيث انخفض السعري 0.48% عند مستوى 5337.6 نقطة، كما تراجع الوزني وكويت 15 خلال نفس الفترة.

وتقلصت التداولات أمس، حيث تراجعت القيم 1.5% إلى 10.91 مليون دينار مقابل 11.07 مليون دينار بالأمس الأول، كما انخفضت الكميات 4.1% إلى 123.93 مليون سهم، مقابل 129.16 مليون سهم بجلسة الأربعاء.

وتراجع أمس 10 قطاعات يتصدرها «الخدمات الاستهلاكية» بانخفاض نسبته 2.24% بضغط من تراجع سهم «سينما» بحوالي 15.4% ليتصدر تراجعات الأسهم أمس.

مؤشرات البورصة تتراجع

وفي المقابل، ارتفع قطاعا السلع الاستهلاكية والمواد الأساسية أمس، بنسب بلغت 0.49% للأول، و0.05% للثاني.

وجاء سهم «الهلال» على رأس ارتفاعات الأسهم أمس بنمو يقدر بنحو 7.5% عند سعر 144 فلساً، وذلك بتداول 90 سهماً قيمتها 13 ديناراً فقط.

وعلى مستوى التداولات، تصدر سهم «هيتس» نشاط الكميات بحجم بلغ 16.2 مليون سهم بقيمة 562.6 ألف دينار، متراجعاً 4.3% عند سعر 33.5 فلس.

وحقق سهم «بيتك» أكبر سيولة بالبورصة بقيمة 1.86 مليون دينار تقريباً، وذلك من خلال تداول 3.91 مليون سهم، متراجعاً 2.08% عند سعر 470 فلساً.

الأداء خلال الأسبوع

جاءت محصلة أداء البورصة الكويتية سلبية خلال الأسبوع، حيث تراجعت مؤشراتها الثلاثة بشكل جماعي وبخسائر متباينة.

وحقق المؤشر السعري تراجعاً أسبوعياً نسبته 1.32% بإقفاله عند النقطة 5324.05، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5395.51 نقطة، خاسراً 71.46 نقطة.

كما تراجع المؤشر الوزني خلال الأسبوع بمعدل 1.65%، وانخفض كويت 15 أيضاً بنحو 1.67%.

وتراجع حجم التداول الأسبوعي 551.22 مليون سهم، مقابل 592.84 مليون سهم في الأسبوع الماضي، فيما ارتفعت القيم 14% إلى 59.12 مليون دينار، مقابل 51.89 مليون دينار في الأسبوع السابق.

وفقدت البورصة الكويتية هذا الأسبوع 269 مليون دينار (890 مليون دولار)، حيث بلغت تلك القيمة في نهايته – وفقاً لتقرير إحدى شركات الأبحاث – حوالي 24.804 مليار دينار، مقابل 25.073 مليار دينار في نهاية الأسبوع الماضي، لتسجل بذلك تراجعاً بمعدل 1.07%.

«مواشي» تفوز بمناقصة قيمتها 3.2 ملايين دينار

المناقصة تتعلق بتوريد لحم ضأن مذبوحة ومبردة لجهة حكومية

فازت شركة نقل وتجارة المواشي (CATTL)، المدرجة ببورصة الكويت، بمناقصة قيمتها 3.15 مليون دينار (10.42 مليون دولار)، بحسب بيان للشركة.

وقالت الشركة في بيان للبورصة، إن المناقصة مدتها عامان، وتتعلق بتوريد لحم ضأن مذبوحة ومبردة لصالح إحدى الجهات الحكومية.

وأعلنت الشركة نهاية فبراير الماضي، أنها فازت بمناقصة توريد أغنام حية لصالح إحدى الشركات الخليجية، خلال الأرباع الثاني والثالث والرابع من عام 2016.

وفي نهاية مارس الماضي، تقدمت الشركة بطلب إلى بلدية الكويت للموافقة على إنشاء مسلخ مؤقت ضمن حدود مزرعتها بمنطقة الصليبية.

وأنهى سهم «مواشي» جلسة أمس متراجعاً 2.56% عند سعر 152 فلساً، وذلك من خلال تداول 104.2 ألف سهم بقيمة 16.07 ألف دينار.

«عربي قابضة» تحوز أقل الأسعار بمناقصة قيمتها 8.9 ملايين دينار

قالت شركة مجموعة عربي القابضة (AGHC)، في بيان لها، إن شركة عربي للطاقة والتكنولوجيا، المملوكة لها بنسبة 73%، حازت على أقل الأسعار بمناقصة قيمتها 8.9 مليون دينار لصالح شركة نفط الكويت.

وأوضحت الشركة في بيان للبورصة الكويتية، أن المناقصة تتعلق بتقديم خدمات الفحص والصيانة لصهاريج التخزين، مشيرة إلى أن مدة المشروع 5 سنوات. كانت عربي للطاقة والتكنولوجيا، فازت مطلع العام الجاري، بمناقصة لصالح شركة نفط الكويت بقيمة 11.24 مليون دينار.

وأنهى سهم «عربي قابضة» جلسة أمس، مرتفعاً 3.4% عند سعر 61 فلس، وذلك من خلال تداول 130.83 ألف سهم بقيمة 7.85 ألف دينار.

«الأولى» تتفاوض على تسوية تسهيلات بقيمة 27.6 مليون دينار

قالت شركة الأولى للاستثمار (ALOLA)، المدرجة ببورصة الكويت، إنها تتفاوض حالياً مع أحد البنوك المحلية الدائنة لإتمام عملية تسوية خاصة بتسهيلات ائتمانية بقيمة 27.6 مليون دينار.

وأضاف الشركة في بيان للبورصة، إن تجديد تلك التسهيلات لمدة ستة أشهر اعتباراً من 18 نوفمبر 2015 سبق الإفصاح عنه، مشيرة إلى أن أي مستجدات بخصوص التسوية سيتم إخطار إدارة السوق بها.

وتراجع سهم «الأولى» بنسبة 1.9% قبل نهاية جلسة أمس بأقل من ساعة، وذلك بعد تدنيه إلى سعر 52 فلساً، من خلال تداول 621.5 ألف سهم بقيمة 32.3 ألف دينار.

الذهب يواصل تراجعه مخالفاً توقعات المحللين

واصل الذهب تراجعه، مستمراً في أدنى مستوياته منذ 24 أبريل الماضي عند 1256.77 دولار للأوقية، مخالفاً توقعات المحللين بالأمس بتماسكه وأدائه الإيجابي، وتوسيع الطلب عليه من البنوك المركزية بالصين وروسيا.

وعلى الرغم من تراجعه بحده أقل إلا أنه يزيد من خسائره، ويبدد ما حققه في نهاية أبريل الماضي، حيث شهدت أسعار الذهب 5 جلسات رابحة في نهاية أبريل، ارتفعت به لمستوى 1293.36 دولار للأوقية، ولامس الذهب أعلى مستوياته منذ بداية العام في منتصف أولى جلسات مايو الجاري عند 1303.62 دولار.

وشهد الذهب تبايناً في تعاملاته منذ بداية الشهر بين 7 جلسات من التراجع و6 رابحة إلا أن جلستي الاثنين 9 مايو وأمس الأول كانتا الأكثر حدة ليخسر في كل منهما أكثر من 20 دولاراً للأوقية.

عمومية «الديرة» تقر عدم توزيع أرباح عن عام 2015

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة الديرة القابضة توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2015.

وقال رئيس مجلس الإدارة طلال البحر في كلمته أمام الجمعية العمومية أن (الديرة) مستمرة في التركيز على التخارجات من بعض استثماراتها وتقوم حالياً بالتفاوض مع بقية البنوك لتسوية جميع القروض البنكية وسيتم استخدام المبلغ الذي سينتج عن عملية التخارج لتسوية تلك القروض.

وأوضح البحر أن الشركة تمكنت من جدولة أحد الديون عن طريق سداد جزئي بلغ 2ر6 ملايين دينار من أصل القرض البالغة قيمته 8ر11 مليون دينار وإعادة جدولة الرصيد المتبقي وهو 6ر5 ملايين دينار ونتج عن هذا السداد الجزئي أرباح بلغت 8ر194 ألف دينار (الدولار الأمريكي 301ر0 دينار).

وأفاد بأن إجمالي مبالغ القروض البنكية المحلية والأجنبية انخفض لكل من الشركة الأم والشركات التابعة حيث بلغت 9ر16 مليون دينار أي ما يعادل 31 في المئة من قيمة إجمالي الأصول للشركة مقارنة بعام 2014 الذي بلغ إجمالي القروض فيه 6ر27 مليون دينار بما يعادل 8ر37 في المئة من إجمالي أصول الشركة في حينه.

وذكر البحر أن عام 2015 تميز بوجود بيئة استثمارية صعبة من حيث تدني أسعار أصول الأسهم المدرجة والملكيات الخاصة وعلى الرغم من ذلك تمكنت إحدى الشركات التابعة في التفاوض لبيع أحد أهم أصولها في الملكيات الخاصة.

وأضاف أنه خلال 2015 وافقت الجمعية العمومية غير العادية التي انعقدت في مارس 2015 على إطفاء الخسائر المتراكمة والبالغة 7ر55 مليون دينار باستخدام 9ر994 ألف دينار من الاحتياطي القانوني وتخفيض رأس المال بنسبة 7ر54 مليون دينار.

ومن أغراض (الديرة القابضة) التي تأسست عام 1999 وأدرجت في البورصة عام 2005 برأسمال مدفوع بلغ 19 مليون دينار كويتي تملك أسهم أو حصص في شركات كويتية وغير كويتية والإشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعيها إضافة إلى إقراض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير.

«غرفة التجارة» تؤكد دور الكويت في مساند منظمة التجارة العالمية

العمر: البلاد تتبنى مبدأ الاقتصاد الحر وتنتهج سياسة التجارة الحرة

حمد العمر

أكد نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة الكويت حمد العمر على دور الكويت المساند لمنظمة التجارة العالمية كونها احدى الدول الاعضاء المؤسسين للمنظمة معتبرا ان البلاد تتبنى مبدأ الاقتصاد الحر وتنتهج سياسة التجارة الحرة التي تنادي بها المنظمة.

وقال العمر في كلمته في افتتاح ندوة حول اتفاقية عن تسهيل التجارة بين الدول العربية والشرق الاوسط التي اقيمت في مقر الغرفة بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة وبالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية ان وزارة التجارة والصناعة قامت بتاسيس لجنة متابعة لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وتشغل الغرفة عضويتها.

واوضح ان انعقاد هذه الندوة تاتي في اطار الحرص الذي توليه الجهات المشاركة سواء بالرعاية او التنظيم او الحضور للنظر عن كثب حول اتفاقية تيسير التجارة بالاضافة الى معرفة القواعد ووظائف منظمة التجارة العالمية ومدى اهميتها وفوائدها لمجتمع الاعمال في العالم العربي.

وذكر ان الندوة هي فرصة للمشاركين للتباحث حول التحديات التي تواجهها والصعوبات التي تعيق حركة التجارة البينية العربية مشيرا الى ان هذه الجهود تكتسب اهمية كبيرة نظرا لاشراك القطاع الخاص عمليا وفعليا في شؤون وشجون منظمة التجارة العالمية المرتبطة تاريخيا مع الجهات الحكومية والرسمية المعنية في الدول الاعضاء.

واعرب العمر عن شكره لوزارة التجارة والصناعة لرعايتها لهذه الندوة الاقليمية والتي من شانها وضع الحلول لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وازالة كافة المعوقات التي تقف امام تطورها بما يعود بالفائدة والمنفعة على هذه الدول.

ويبحث المشاركون في الندوة اتفاقية التجارة الحرة واهم العوائق التي تقف امام تطبيقها في الدول العربية فضلا عن الاجراءات الحمائية للدول.

مساهمو «المعامل» يقرون توزيعات نقدية وأسهماً مجانية

مقر الكويتية لبناء المعامل والمقاولات

أقر مساهمو الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات (KCPC)، توزيع أرباح نقدية بمعدل 6 فلوس للسهم عن عام 2015، وتمثل 6% من القيمة الإسمية للسهم، وفق بيان الشركة.

وقالت الشركة في بيانها للبورصة الكويتية، إن العمومية أقرت توزيع أسهم مجانية بما يعادل 25% من رأسمال الشركة، وبواقع سهم مجاني لكل 4 أسهم.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في «المعامل»، مؤيد الصالح «الشركة ماضية في تنفيذ مشاريعها القائمة واقتناص فرص جديدة لتحقيق إيرادات جيدة ونسعى لتحقيق نتائج مرضية للمساهمين ونعزز من التواجد في الطاقة المتجددة».

وبحسب البيان، قال الصالح في تصريحاته للصحافيين عقب انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية، إن «المعامل» قامت بإنشاء مصنع أسفلت جديد لتلبية الطلب المتزايد على الأسفلت بسبب مشاريع الطرق السريعة الجديدة داخل الكويت.

وتوقع الصالح في البيان، أن يشهد عام 2016 كثيراً من النشاطات التي من شأنها أن تعزز من نتائج وإيرادات «المعامل» مع نهاية العام، خاصة وأن الشركة تسعى بكل طاقتها لتحقيق نتائج مرضية للمساهمين.

وكانت عمومية الشركة وافقت في مايو الماضي على توزيعات نقدية بنسبة 5% من القيمة الإسمية للسهم، وأسهم مجانية بواقع سهم مجاني لكل 10 أسهم.

وحققت الشركة نمواً في أرباحها السنوية بنسبة 28.7% في العام الماضي لتصل إلى 1.54 مليون دينار.

عمومية «مشرف للتجارة والمقاولات» تقر عدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة مشرف للتجارة والمقاولات توصية مجلس إدارتها بعدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2015.

وقالت الشركة في بيان صحافي إنه تم تفويض مجلس الإدارة لشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز نسبة 10 في المئة من أسهمها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وأضافت أن الجمعية العمومية صادقت على تقرير مجلس الإدارة والتقرير المالي كما قامت بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم الإدارية والمالية والقانونية عن السنة المالية 2015.

وذكرت أن الجمعية العمومية أقرت توصية مجلس إدارة الشركة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر الماضي واستقطاع نسبة 10 في المئة من صافي أرباح السنة المالية 2015 لحساب الاحتياطي الاختياري فضلاً عن الموافقة على بقية جدول أعمال الجمعية.

وأسست (مشرف للتجارة والمقاولات) عام 1968 وأدرجت في بورصة الكويت عام 2006 ويبلغ رأسمالها المدفوع 30 مليون دينار كويتي ومن أغراضها تنفيذ أعمال المقاولات داخل الكويت وخارجها والدخول في المناقصات الحكومية وغير الحكومية إضافة إلى الأعمال المدنية الثقيلة والطرق والمطارات والنفط والغاز.